### الأمير عبدالعزيز بن سلمان :

# تقلبات أسعار البترول الحادة التي نشهدها حاليا مضرة جدا بالمنتجين والمستهلكين

## الأشهر القليلة الماضية كانت غير عادية إن لم تكن فريدة من نوعها والبعض أعلن عن وفاة الأوبك

الدوحة – واس

قال صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز،نائب وزير البترول والثروة المعدنية : إن تقلبات الأسعار الحادة التي نشهدها حاليًا مضرةٌ جداً بالمنتجين والمستهلكين، والعاملين في الصناعة البترولية على حدٍّ سواء. فبالنسبة للدول المنتجة التي تعتمد اقتصاداتها اعتماداً كبيراً على عوائد البترول، ستؤدي تلك التقلبات السعرية إلى تقليص خططها التنموية، وتعقيد إدارة اقتصاداتها الكلية. أما بالنسبة للدول المستهلكة، فستؤدي تقلبات أسعار البترول إلى سيطرة حالةٍ من عدم اليقين حول البيئة العامة للاقتصاد الكلي، وإلى خفض الاستثمارات وتكوين رأس المال، إضافة إلى تقليصها لجدوى سياساتها الخاصة بالطاقة.

جاء ذلك في كلمة لسموه أمس خلال اجتماع الطاولة المستديرة السادس لوزراء البترول والطاقة لدول آسيا بالعاصمة القطرية الدوحة .

وقال سموه : في البدء يطيب لي أن أشكر حكومة دولة قطر على استضافتها اجتماع الطاولة المستديرة السادس لوزراء البترول والطاقة لدول آسيا، وحكومة تايلند على مشاركتها في استضافة هذا المؤتمر المهم بالتعاونِ مع منتدى الطاقة الدولي.

وأضاف إن العولمة والروابط التجارية والمالية القوية، تعني أنّ ازدهار كل دولة يعتمد على ازدهار بقية دول العالم. وأوضح دليل على ذلك قطاع الطاقة، فبدلاً من الاستقلالية، نجد أن عالم الطاقة يعتمد بعضه على بعض، فأمنَ العرض – وكذلك أمنَ الطلب – يمثلان وجهين لعملة واحدة. ففي عالم الاعتماد المتبادل، يعدَ الحوار البناء بين الدول المنتجة والدول المستهلكة للطاقة، أمرًا أساسيًّا لتعزيز الثقة، والتعاون، وتبادل المعلومات، وفهم أعمق لسياسات الدول بعضها البعض. ولهذا أصبح اجتماعَ الطاولة المستديرة لوزراء البترول والطاقة لدول آسيا، سمةً رئيسةً لهذا الحوار العالمي في مجال الطاقة.

وتابع سموه بقوله : إن الأشهرُ القليلةُ الماضيةُ كانت غيرَ عاديةٍ بالنسبة للسوق البترولية، إن لم تكنْ فريدةً من نوعها. فبعدَ عدة أعوام من الاستقرار النسبيّ، بدأت أسعار البترول تنخفض في النصف الثاني من عام ٢٠١٤، لتفقدَ ما يزيدُ عن خمسين في المائة من قيمتها، في وقت قصير نسبيًا. وقد دفعتْ حدةُ هذا الانخفاضِ وسرعتُه، عدداً من المحللينَ حولَ العالم، للذهاب بعيدًا في خيالهم، حيث عزى البعض ذلك إلى نظريات المؤامرة، والمشاكل الجيوسياسية، فيما اعتبرَ البعضُ الآخرُ التغييراتِ الراهنةَ تغييراتٍ هيكليةً في طبيعتها –تدخلنا في "نظام بترولي جديد"، بحيث تستقرُّ الأسعارُ عندَ المستوى الحالي، أو حتى عندَ مستوياتٍ أدنى، لفترة طويلة ، ويتجهُ منحنى تكلفة البترول إلى الانخفاضِ، ويقوم منتجو الزيت الصخري الأمريكي بدور المنتج المرجّح، ولا تؤدي منظمة الأوبك دورها في تحقيق استقرار السوق ، أو يتضاءل هذا الدور على أحسنِ تقدير، بل إن البعض ذهب إلى أبعدَ من ذلك ، وأعلن عن وفاة الأوبك، إلا أننا عندما ننظر إلى الواقع، سنجدُ أنّ لكل دورةٍ من دورات أسعار البترول في الماضي، تحليلَها الخاص ، وهذه الدورة لا تختلفُ عن سابقاتها.

وأوضح سمو الأمير عبدالعزيز بن سلمانِ أنه بالرغم من العيوب الجوهرية التي تكتنف هذه التحليلات، إلاّ انها تهيمنُ في الغالب على الطروحاتِ المتعلقةِ بالطاقة، وتؤديَ إلى تشكيل توقعاتِ السوقِ وقناعاته. ولكن بالنسبة لدولة رئيسة لديها احتياطيات هائلة من البترول، ومنتجة ومصدّرة لكمياتٍ كبيرة، كالمملكة العربية السعودية، فإن تركيزنا

دائمًا ينصبُّ على الاتجاهات طويلة الأجل، التي تشكل وضع السوقِ البترولية. وعوضاً عن اعتبار البترول سلعة تواجه انخفاضاً مطردًا في الطلب، كما يحلو للبعض أن يصوروا الوضع، تُشيرُ أنماط العرض والطلب إلى أن الأساسيات طويلة الأجل لقطاع البترول لا تزال قوية ومتماسكة.

وبين سموه أن أحد العيوب الجوهرية في تحليل الدورة الحالية للسوق يتمثل في ميله إلى مقارنة الانخفاض الحالي في الأسعار بما حدث في منتصف ثمانينات القرن الماضي؛ ولكن هذه المقارنةَ، بكل بساطة، تعتبر مضللة. فالأوضاعُ الراهنة للسوق تختلفُ اختلافاً جذرياً عما كانت عليه في تلك الفترة. ففي عام ١٩٨٥، كان الاستهلاك العالمي للبترول يزيد قليلاً عن ٥٩ مليون برميل يومياً، وبلغت الطاقة الإنتاجية غير المستغلة آنذاك مستوىً تاريخياً تجاوز ١٠ ملايين برميل يومياً، أي نحو ١٧٪ من الاستهلاك العالمي. أما في عام ٢٠١٥، فإن استهلاك البترول يقدر بنحو ٩٤ مليون برميل يومياً، في حين أن الطاقة الانتاجية غير المستغلة، ومعظمها في المملكة العربية السعودية،

تُقدَّرُ بنحو مليوني برميل يومياً فقط – وهو ما يعني أن معدل الطاقة الانتاجية غير المستغلة حاليًا يبلغ ٢٪ فقط من إجمالي الاستهلاك العالمي للبترول، وهو ما يجعل قطاع البترول واحداً من القطاعات القليلة في العالم التي تعمل بطاقة إنتاجية غير مستغلة ضئيلة. علماً بأن الطاقة الإنتاجية غير المستغلة تُعد وثيقة تأمين وضمان ضد التغيُّرات غير المتوقعة في أوضاع السوقِ البترولية، وتمثل في الوقت ذاته عاملاً مهماً وأساسياً للمحافظة على استقرار أسعار البترول والاقتصاد العالمي على حدٍّ سواء.

وأشار سمو نائب وزير البترول إلى أن هناك اختلافٌ أساسيٌّ آخر عن الأوضاع في منتصف الثمانينات. فبالرغم من حالة عدم اليقينِ التي تسود توقعات الاقتصاد العالمي حالياً، فإن نمو الطلب على البترول لا يزال مستمراً في الارتفاع، ويُتوقعُ أن ينمو بنحو ١,٥ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٥، والذي يعتبر أقوى نمو شهدته السوق خلال الأعوام القليلة الماضية، وهذا على نقيض الأوضاع في الثمانينات، حيث انخفض الاستهلاك العالمي على البترول بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٤ بما يزيد عن ٢,٣ مليون برميل يومياً.

وقال سموه في كلمته : قد تكون هناك بعض العوائق، مثل عدم تكرار النمو الكبير الذي شهدته آسيا خلال العقود الثلاثة الأخيرة، بحيث يكون نمو الطلب على البترول معتدلاً نتيجة الجهود المتعلقة بتحسين كفاءة استخدام الطاقة، واستخدام بدائل البترول. ومع ذلك، فإن الصناعة البترولية يجب ألا تغفل عن حقيقة زيادة حجم نطاق أعمالها. فالعولمة، والتصنيع، والتحضر، والتنمية المتسارعة – التي تعتمدُ جميعُها على الطاقة – ستستمرُّ في انتشال مئات الملايين من دائرة الفقر، وزيادةِ حجم الطبقة الوسطى من مستواها الحالي البالغ نحو ١,٨ مليار نسمة إلى نحو ٣,٢ مليار نسمة بحلول عام ٢٠٢٠، ثم إلى نحو ٤,٩ مليار نسمة بحلول عام ٢٠٣٠، وهذا التوسع سيكون لقارة آسيا النصيب الأكبر منه. وستتألف الطبقة الوسطى الجديدة الناشئة من شريحة الشباب التي تتطلع إلى زيادة استهلاكها. وستسهمُ هذه التركيبة السكانية الشابة، إضافة إلى ارتفاع مستويات الدخل، في تصاعد اتجاه الطلب على الطاقة.

وبين سموه أن المستويات المنخفضة الحالية من الطاقة الانتاجية غير المستغلة، وقوة تنامي الطلب العالمي، تشيران إلى أن أساسيات السوق الآن تختلف عما كانت عليه في بداية ثمانينات القرن الماضي، ومقارنة الأوضاع الحالية بتلك الفترة مقارنة في غير محلها.

وأكد سمو الأمير عبدالعزيز بن سلمان أن العالم يحتاج إلى جميع مصادر الطاقة – بما فيها البترول والغاز والطاقة المتجددة والطاقة النووية والطاقة الشمسية، لتلبية الزيادة المتوقعة في الطلب. وكانت المملكة العربية السعودية، وما زالت، ترى أن هناك الكثيرَ من موارد الطاقة القادرة على تلبيةِ الزيادة المتوقعة في الطلب. وقد ثبُتَ، بكل بساطة، خطأ النظريات التي تتحدث عن بلوغ انتاج البترول العالمي ذروته، وبدء مرحلة انخفاضه، وهي النظريات التي هيمنت على الخطابات والطروحات المتعلقة بقطاع الطاقة خلال الأعوام القليلة الماضية التي تصرُّ على أن الإنتاج العالمي من البترول قد بلغ ذروته، ولن يتمكن من إنتاج المزيد.

وقال سموه : تغيرت تلك الأفكار الى شكل معاكس، واستبدلت توقعات "الندرة" بتوقعاتٍ "الوفرة". ومع ذلك، وعلى الرغم من توفر موارد الطاقة، فإن من الضروري توفير الحوافز المناسبة لهذا القطاع، لتشجيعه على التنقيب عن البترول والغاز، وتطويره بكفاءة عالية في الوقت المناسب. وهناك تصديق مطلق، وتصوّر غير صحيح، بأن التحديات التي واجهها قطاع الطاقة قبل عدة أعوام، قد اختفت جميعها، والمتمثلة في اكتشاف أعداد قليلة من حقول البترول الجديدة، والارتفاع الحادّ في التكاليف، وصعوبة الاحتفاظ بالمواهب والقوى العاملة الماهرة، وازدياد معدلات انخفاض الإنتاج من المناطق القديمة، والتعقيدات المتزايدة في عمليات تطوير الاكتشافات الجديدة.

وأضاف سموه: لقد بينت الاستجابة السريعة للصناعة البترولية، لما يشهده السوق في الوقت الحالي من انخفاض في الأسعار، أن استدامة الاستثمارات وزيادة الإنتاج لا يمكن تحقيقها "بأيِّ سعر". فمع أن موارد البترول في باطن الأرض كثيرة ووفيرة، إلا أن الموارد الفنية والبشرية والمالية المطلوبة لتطوير هذه الموارد ليست كذلك.

وقال سموه : إن الصناعة البترولية ومنظومة الإمدادات، تتأثر بالتقلبات الحادة في الأسعار. فقد ألغيت خلال العام الجاري وحده نحو مائتيْ مليار دولار من الاستثمارات في هذا القطاع، كما إن الشركات العاملة في قطاع الطاقة تخطط لتخفيض استثماراتها للعام القادم بنسبة تتراوح بين ثلاثة إلى ثمانية في المائة. وتُعد المرة الأولى منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي التي يُخفّض خلالها قطاع البترول والغاز استثماراته في عامين متتاليين. وتصف وكالة الطاقة الدولية الانخفاض الراهن في الاستثمارات بأنه "الأكبر في تاريخ صناعة البترول". وتحت الضغوط المالية المتزايدة، اضطرَّت العديد من حكومات الدول المنتجة الرئيسة إلى خفض استثماراتها في قطاع الطاقة، ومراجعة خططها التطويرية في هذا الشأن. ولم يقتصر تأثير الانخفاض الراهن الذي طال النفقات الرأسمالية على الدول المصدرة للبترول فحسب، بل طال الدول المستوردة أيضا، حيث أدى انخفاض الأسعار إلى زيادة المخاطر على الشركات الآسيوية العاملة في قطاع البترول والغاز، مما أثر سلباً على خططها الاستثمارية.

وبين سمو نائب وزير البترول أن خفض النفقات الاستثمارية سيؤدي إلى تأثيرات كبيرة وطويلة الأجل على إمدادات البترول المستقبلية. فقد تم بالفعل تأجيل، أو الغاء، مشاريع إنتاج نحو خمسة ملايين برميل يومياً. كما سيؤدي خفض النفقات الرأسمالية على حقول الإنتاج القائمة – بما في ذلك النفقات المتعلقة بالاستثمار في مشاريع تحسين استخراج البترول –إلى تفاقم معدلات انخفاض الإنتاج، والتي تعد منخفضة حاليًّا، وخاصة في الحقول البحرية المتقادمة.

وقال سموه : في الواقع، وبعد ثلاثة أعوام من النمو الإيجابي، فإنه من المتوقع أن تنخفض إمدادات الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك في عام ٢٠١٦، أيْ بعدَ عام واحد فقط من تخفيض الاستثمارات. أما بعْد عامِ ٢٠١٦، فإن انخفاض إمدادات الدول المنتجة من خارج أوبك، سيكون بوتيرة أسرع، لأن إلغاء المشاريع الاستثمارية وتأجيلها، سيظهر تأثيره على الإمدادات المستقبلية، كما سيتلاشى تدريجيا تأثير الاستثمارات في مجال إنتاج البترول التي جرت خلال السنوات الماضية.

وبين سمو الأمير عبدالعزيز بن سلمان نائب وزير البترول أنه يظهر في التحليل الحالي لأوضاع السوق البترولية، رأي يشير إلى أن هذا التخفيض في الاستثمارات والإنتاج يمكن عكسه بسرعة، عندما تبدأ أسعار البترول الارتفاع مجدداً. وهذا يعودُ إلى الرؤية القائلة بإنِ الدورات الاستثمارية أصبحت أقصر زمنيا، وأن منحنى العرض أصبحِ أكثر مرونة. إلا أن هذا الرأي يعتبر متفائلا؛ فقد أظهرت الدورات السابقة أن التأثيرات الناتجة عن انخفاض أسعار البترول هي تأثيرات طويلة الأجل، وأن التأثيرات السلبية الناتجة من أيِّ انخفاض طويل الأجل في أسعار البترول لا يمكن "علاجها" بسهولة. كما يميل قطاع البترول خلال فترات الركود الحادة، إلى فقدان المواهب والخبرات الفنية، والمرونة المالية، إضافة إلى فقدانه الثقة في بدء استثمارات جديدة. ولسوء الحظ، فإن كلّ من هذه التأثيرات السلبية على قطاع البترول لا يمكن عكسها بسرعة.

وقال سموه : إن تقلبات الأسعار الحادة التي نشهدها حاليًا مضرةٌ جداً بالمنتجين والمستهلكين، والعاملين في الصناعة البترولية على حدٍّ سواء. فبالنسبة للدول المنتجة التي تعتمد اقتصاداتها اعتماداً كبيراً على عوائد البترول، ستؤدي تلك التقلبات السعرية إلى تقليص خططها التنموية، وتعقيد إدارة اقتصاداتها الكلية. أما بالنسبة للدول المستهلكة، فستؤدي تقلبات أسعار البترول إلى سيطرة حالةٍ من عدم اليقين حول البيئة العامة للاقتصاد الكلي، وإلى خفض الاستثمارات وتكوين رأس المال، إضافة إلى تقليصها لجدوى سياساتها الخاصة بالطاقة. وبالنسبة للصناعة البترولية، فستؤدي تقلبات الأسعار الحادة إلى جعل عملية التخطيط المستقبلي عملية بالغة الصعوبة، وإلى تأخير الاستثمارات المطلوبة في هذه الصناعة.

وأكد سمو الأمير عبدالعزيز بن سلمان، أن التأثيرات السلبية الناتجة عن عدم استقرار الأسعار لا تقتصر على قطاع البترول وحده، بل تمتد إلى أجزاء أخرى من منظومة الطاقة، مثل الطاقة المتجددة والغاز الطبيعي. ويعود السبب في ذلك إلى أن عدم استقرار الأسعار سيؤدي إلى تقليص جدوى سياسات الطاقة– للمنتجين والمستهلكين على حدٍّ سواء – والتي تهدف إلى زيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة.

وقال سموه : كما رأينا خلال عام ٢٠٠٨، فقد ثبت أن الأسعار المرتفعة للبترول غير مستدامة، حيث شهدت الأسعار انخفاضا حاداً بعد الأزمة المالية الكبيرة التي مرَّ بها العالم آنذاك. ولكنّ هذا أيضاً يعمل في الاتجاه المعاكس: فالفترة الطويلة من انخفاض أسعار البترول ليست مستدامة أيضاً، لأنها ستؤدى إلى انخفاض كبير في الاستثمارات، وتراجع في مرونة الصناعة البترولية، وهذا سيؤثر على أمن الإمدادات مستقبلا، ويمهد لارتفاع حادٍّ آخرَ في مستويات الأسعار. وكما ثبت خَطأ التأكيدات السابقة قبل سنوات، أن سعر البترول سيصل إلى نحو ٢٠٠ دولار للبرميل، فإنه سيثبت أيضاً خطأ التأكيدات الراهنة بأن سعر البترول قد انتقل إلى توازن هيكلي منخفض جديد.

وأكد سموه في كلمته أن المملكة العربية السعودية، تلتزم باعتبارها منتجاً مسؤولاً وموثوقا، ذا رؤية طويلة الأجل، بمواصلة الاستثمار في قطاع البترول والغاز، وبصرف النظر عن الانخفاض الذي قد تشهده الأسعار.

## أساسيات السوق الآن تختلف عما كانت عليه في بداية ثمانينات القرن الماضي

## إلغاء نحو مائتي مليار دولار من الاستثمارات في هذا القطاع خلال العام الجاري وحده